

مركز البحث للفكر الاقتصادي

المؤتمر الدولي العلمي حول:

" أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول "

خلال الفترة: ١٨-٢١ ديسمبر ٢٠١٧م

عمان-الأردن

مداخلة من إعداد:

الباحث الأول	الباحث الثاني	الباحث الثالث
اللقب والاسم: لبصير إسلام الرتبة الأكاديمية: طالب دكتوراه في علوم التسيير الوظيفة: أستاذ مؤقت بجامعة الجزائر ٣ مكان الممارسة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الهاتف: ٠٥٥٧-١٠-٠٤-٤٨ البريد الإلكتروني: islamooe19@hotmail.com	اللقب والاسم: رحمي عبد الرحيم الرتبة الأكاديمية: طالب دكتوراه في علوم التسيير الوظيفة: أستاذ مؤقت بجامعة الجزائر ٣ مكان الممارسة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر ٣ الهاتف: 0560-13-67-29 البريد الإلكتروني: rahim-gf@mail.com	الاسم و اللقب: أ.د/ ضحاك نجية الوظيفة: أستاذة محاضر "أ" مكان الممارسة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر ٣ الهاتف: ٠٥٥٤-٨٣-٣٣-٣٤ البريد الإلكتروني: dahanadj@yahoo.com
معلومات المداخلة		
محور المداخلة	المحور الثاني: أثر تقلب أسعار النفط على اقتصاديات الدول.	
عنوان المداخلة	تأثير أزمة انخفاض أسعار النفط لسنة ٢٠١٤ على السياسة النقدية الجزائرية	

الملخص:

عرفت الجزائر وهي دولة منتجة ومصدرة للنفط مثلها مثل باقي الدول، أزمة حادة تمثلت في انخفاض أسعار النفط وهذا خلال سنة ٢٠١٤، ولقد أدى هذا الانخفاض إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية وارتفاع في أسعار الفائدة نتيجة السياسة النقدية الانكماشية التي ينتهجها البنك المركزي الجزائري في محاولة منه للحفاظ على استقرار الكتلة النقدية وحماية العملة الوطنية من الخروج إلى الخارج بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتشجيع الإنتاج المحلي، كما يعمل على الحد من التضخم وارتفاع الأسعار خاصة في ظل نقص الكمية المعروضة من السلع نتيجة تقليص حجم الواردات.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة، السياسة النقدية، ، أزمة انخفاض أسعار النفط 2014 .

Résumé :

L'Algérie en tant que producteur et exportateur de pétrole a connu ainsi que d'autres pays, une crise de baisse des prix du pétrole au cours de l'année 2014, et parmi les conséquences de cette crise : la détérioration de la valeur de la monnaie locale par rapport à la monnaie étrangère (devise), et la hausse des taux d'intérêt des banques à la suite de la politique monétaire restrictive menée par la Banque Centrale d'Algérie. Celui-ci a tenté de maintenir la stabilité de la masse monétaire et d'empêcher la monnaie nationale d'aller à l'étranger en encourageant la production locale, et encourager les investissements étrangers en Algérie. Aussi, il travaille également pour réduire le taux d'inflation et la hausse des prix en limitant les importations.

Mot Clés :

La Crise, La politique Monétaire, Crise de baisse des prix du pétrole en 2014.

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد على المداخل من المحروقات بنسبة كبيرة، وهذا ما يجعل مصيرها مرتبط بتغيرات أسعار النفط كغيرها من الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

عرف الاقتصاد الجزائري انتعاشا كبيرا قابله تسجيل فائض كبير في احتياطي الصرف، جراء ارتفاع أسعار النفط وهذا قبل سنة ٢٠١٤، أين شهد العالم تحولات اقتصادية جديدة نتيجة انهيار أسعار النفط وبلوغها أدنى مستوياتها.

لاشك أن انهيار أسعار النفط أثر وبشكل كبير على الاقتصاد والوطني وعلى السياسة النقدية التي يجسدها البنك المركزي في إطار تطبيق سياسة الدولة، وهذا في محاولة له لخلق التوازن والاستقرار النقدي في ظل العجز الذي تشهده ميزانية الدولة وانخفاض احتياطي الصرف.

وعليه فقد تبلورت لدينا الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير انهيار أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر

الأسئلة الفرعية:

وتتدرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الأزمة؟ وما هي أنواعها وخصائصها ؟
- ما مفهوم السياسة النقدية؟ و ما هي أدواتها ووسائلها؟
- ما هي أسباب تراجع أسعار النفط لسنة ٢٠١٤؟ وكيف أثر ذلك على السياسة النقدية ؟
- و من أجل الإجابة على هذه الأسئلة تم صياغة فرضية واحدة :

تعتبر الأزمة الاقتصادية بشكلها العام عن التدهور المفاجئ في الوضع الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية، مما يحتم على الدولة الجزائرية أن تستعمل بعض السياسات للحد من خطورة الأزمة، ومن بينها السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي في سبيل تحقيق التوازن في الأسواق، ولاشك أن هذه السياسة تتأثر بتغيرات أسعار النفط

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال التغيرات الاقتصادية الحاصلة، ومحاولة معرفة أسباب تدهور أسعار النفط ونتائجها على الاقتصاد الوطني، ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة من أجل الحد من خطورة هذه الأزمة، من خلال معرفة تأثيراتها على السياسة النقدية و قيمة العملة الوطنية

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع و الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية و التحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى كما يلي:

١- ماهية الأزمة

٢- ماهية السياسة النقدية

٣- انعكاسات تراجع أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر

١- ماهية الأزمة.

١-١ تعريف الأزمة:

الأزمة لغة :

هي الضيق والشدة، وهي أيضا مرحلة في العمل تضارب فيها العوامل المعارضة أشد ما يكون التضارب، ويعرف قاموس وستر الأزمة بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغير إلى الأفضل أو الأسوأ أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب، وكلمة أزمة باللغة العربية تفهم عن حدث عصيب يهدد كيان وجود الفرد أو المنظمة أو الدولة.

مفهومها في اللغة الانجليزية هو الذي يشير إلى تغير نحو الأسوأ أو الأفضل فيما يدل معناها في اللغة الصينية على الفرصة والخطر^١.

أما اصطلاحا فهي كالتالي :

- الأزمة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع وغالبا ما ينتج عنه تغيير كبير.
- الأزمة حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.
- الأزمة هي موقف حرج أو وضعية غير مستقر تنتظر حدوث تغير حاسم يقلب الأوضاع.

^١ علي بن هلهول الرويلي، الأزمات تعريفها - أبعادها - أسبابها، حلقة علمية خاصة بمنسوبي وزارة الخارجية، كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١، ص ٢.

١-٢ مراحل نشوء الأزمة:

مرحلة الإنذار المبكر: وهي مؤشرات ودلالات تنتج عن الأزمة تشير إلى قرب وقوعها.

مرحلة النشوء والتبلور: وهي المرحلة التي تظهر فيها الأزمة وتتضح معالمها.

مرحلة تطور الأزمة وانتشارها: وهي مرحلة نحو الأزمة وتصاعدها وبداية انتشارها.

مرحلة الانفجار: وهي مرحلة الذروة لدى الأزمة حيث تبلغ شدتها.

مرحلة التثبيت: وهي المرحلة التي ترسخ فيها الأزمة وتستكمل عناصرها التي تهدد الأمن والاستقرار.

مرحلة إيجاد الحلول: وهي المرحلة الأخيرة والتي يتم فيها البحث عن الحلول للخروج من الأزمة أو التقليل من آثارها.

ولقد قسم محمد فتحي في كتابه الخروج من المأزق فن إدارة الأزمات مراحل نشوء الأزمة إلى خمسة مراحل هي^١:

مرحلة ميلاد الأزمة: وهي المرحلة التي يظهر فيها إحساس غامض بوجود شيء ما يلوح في الأفق وهذا الإحساس ينذر بخطر غير محدد المعالم أو المدى الذي سيصل إليه الأوضاع.

مرحلة نمو واتساع الأزمة: وفي هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالنمو عندما لم يتم السيطرة عليها في المرحلة الأولى حيث تستمد قوة نموها من عوامل داخلية وخارجية عندها تظهر الأزمة للعيان ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها.

مرحلة قمة نضج الأزمة: وهي المرحلة الخطيرة التي تصل فيها الأزمة إلى أقصى قوتها وعنفها ويصعب السيطرة عليها ويبدأ التدمير والخسائر حتى تتحسر الأزمة وتنتهي.

مرحلة انحسار وتقلص الأزمة: حيث تبدأ الأزمة في الانحسار والتقلص نتيجة لمجابهتها والاصطدام معها وفق خططات مدروسة تستمر في التعامل معها حتى تصل بها إلى الاستقرار و الحصر.

مرحلة اختفاء الأزمة: تتلاشى في هذه المرحلة وتختفي عن السطح ويختفي ذكرها إلا وجودها كسابقة تاريخية يمكن الاستفادة من دروسها.

^١ - محمد فتحي، الخروج من المأزق ... فن إدارة الأزمات، دار النشر الإسلامية ، القاهرة، ٢٠٠٢.

١-٣ أنواع وتصنيف الأزمات:

١-٣-١ من حيث المضمون والمجال :

- أزمة سياسية.
- أزمة اقتصادية.
- أزمة اجتماعية.
- أزمة اجتماعية.
- أزمة بيئية.

١-٣-٢ من حيث النطاق الجغرافي :

- أزمة محلية داخل الدولة
- أزمة قومية .
- أزمة وطنية
- أزمة إقليمية .
- أزمة دولية.

١-٣-٣ من حيث المعيار الزمني:

- أزمة مفاجأة
- أزمة بطيئة
- أزمة طويلة الأجل.

١-٣-٤ من حيث العمق:

- أزمات سطحية غير عميقة وهاشية التأثير.
- أزمة عميقة وجوهرية هيكلية التأثير.

١-٣-٥ الأزمة من حيث الشدة

- أزمة شديدة للغاية تهدد الكيان .

- أزمة متوسطة الشدة تؤدي إلى احتمال التدهور
- أزمة خفيفة يتوفر لها الوقت المتاح والبدائل المختلفة لعلاجها وتكون تحت السيطرة ومحدودة.

١-٤ خصائص الأزمة:

- المفاجأة
- قلة الوقت .
- الإرباك في صناعة القرار .
- عدم وفرة المعلومات .
- عدم توتر الإمكانيات .
- التوتر والإحساس بالخطر .

II- ماهية السياسة النقدية

فيما يلي سيتم التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية، وأهدافها المتعددة، بالإضافة إلى أنواعها وأدواتها.

١-٢ - مفهوم السياسة النقدية:

في السابق كانت الدول هي من تصنع الأموال، والبنوك المركزية تعتمد مباشرة على السلطة السياسية. وكانت البنوك المركزية تستخدم أدوات السلطة للسيطرة على المعروض النقدي.

أما اليوم فالبنوك المركزية أصبحت مستقلة تماما عن السلطة السياسية، وأصبحت السياسة النقدية تأخذ شكلا يعتمد على تعديل وتنظيم النقود، حيث الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية تعمل على تحديد السيولة النقدية وخلق الائتمان المصرفي.¹

تعرف السياسة النقدية على أنها الوسيلة التي من خلالها تبحث الدولة عن ضبط حجم و شروط تداول النقود²

كما يمكن القول أن السياسة النقدية تشمل جميع الإجراءات التي تؤثر على مستويات النشاط والأسعار من خلال قيمة وكمية العملة، أو بعبارة أخرى، هي الأداة التي من خلالها يمكن التحكم في كمية النقود المعروضة، وتكون عادة من طرف البنك المركزي، من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.³

¹ Lionel Artige, "la politique Monétaire" , HEC- Université de Liège, Belgique, 2010, p 02

² Berrebeh Jalel, "Economie Monétaire" , Institut Supérieur de Gestion de Tunis, 2015, p 52

³ Naima Fadil et autres, , "la politique Monétaire" COPE Rabat, Maroc, 2009, p03

٢-٢ أهداف السياسة النقدية:

تعمل السياسة النقدية على تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسيمها إلى:^٢

٢-٢-١ الهدف العام:

يتمثل الهدف العام للسياسة النقدية في تكييف كمية النقود المعروضة للنظام البنكي مع العملاء الاقتصاديين للحصول على أنشطة قصيرة وطويلة المدى متوازنة، التي من شأنها أن تؤدي إلى نمو بدون تضخم وغني بمناصب التشغيل.

٢-٢-٢ الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية:

- ضمان التوازن الاقتصادي الداخلي: حيث يجب على السياسة النقدية العمل على ضمان النمو المتوازن، ولهذا يجب عليها أن تضع تحت تصرف الاقتصاد كمية من النقود ليست بكثيرة وليست بقليلة أي متوازنة.
- ضمان الاستقرار النقدي الخارجي: السياسة النقدية تعمل على تحديد سعر الصرف المحلي مقارنة بالعملات الأجنبية، وبهذا تحرص على عدم اختلال الاستقرار النقدي الخارجي .

٢-٢-٣ الأهداف الثانوية للسياسة النقدية:

وتنقسم بدورها إلى أهداف نهائية وأهداف وسيطة.

أ- الأهداف النهائية

- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل والقضاء على البطالة

- استقرار الأسعار

- النمو الاقتصادي

- دعم السياسة الاقتصادية للدولة^٣

ب- الأهداف الوسيطة:

⁴ loc. cit, p 03

^٣- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ١١٤

- الحد من التضخم

- حماية الاستقرار الخارجي وهذا بتحديد سعر الصرف المناسب

- تحسين سير الأسواق.

٢-٣ أنواع السياسات النقدية

تأخذ السياسة النقدية اتجاهين، حيث تتجه نحو الانكماش أو التوسع، وهذا حسب نوع الأزمة وطبيعتها، حيث

تعمل على معالجتها وتتمثل هذه الأنواع في: ^١

٢-٣-١ السياسة النقدية الانكماشية :

يقوم البنك المركزي بانتهاج هذه السياسة في حالة التضخم والارتفاع المفرط للأسعار، وهذا بتقليص حجم النقود المتداولة في السوق وتقييد الائتمان، والعمل على رفع معدلات الفائدة، وهذا ما يمكنه من الحد من التضخم.

٢-٣-٢ السياسة النقدية التوسعية:

يقوم البنك المركزي باعتماد هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي، حيث يعمل على تسريع نمو الكتلة النقدية، عن طريق تشجيع الائتمان وهذا بخفض معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى الرفع من حجم الاستثمارات.

وتعتبر هذه السياسة في المنظور الكينزي على أنها وسيلة مصاحبة للسياسة المالية، حيث تم اعتمادها من طرف العديد من البنوك المركزية منذ أزمة ٢٠٠٨ أين كان معدلات الفائدة منخفضة وقريبة من الصفر.

٢-٤ أدوات السياسة النقدية:

من أجل توفير الكمية المناسبة من النقود في الاقتصاد، تسعى البنوك المركزية عبر أدوات السياسة النقدية لتوجيه النسب والمعدلات المتوقعة، حيث عمل على التأثير في سيولة البنوك التجارية، من خلا مجموعة من وسائل التدخل التي يمكن تصنيفها إلى:

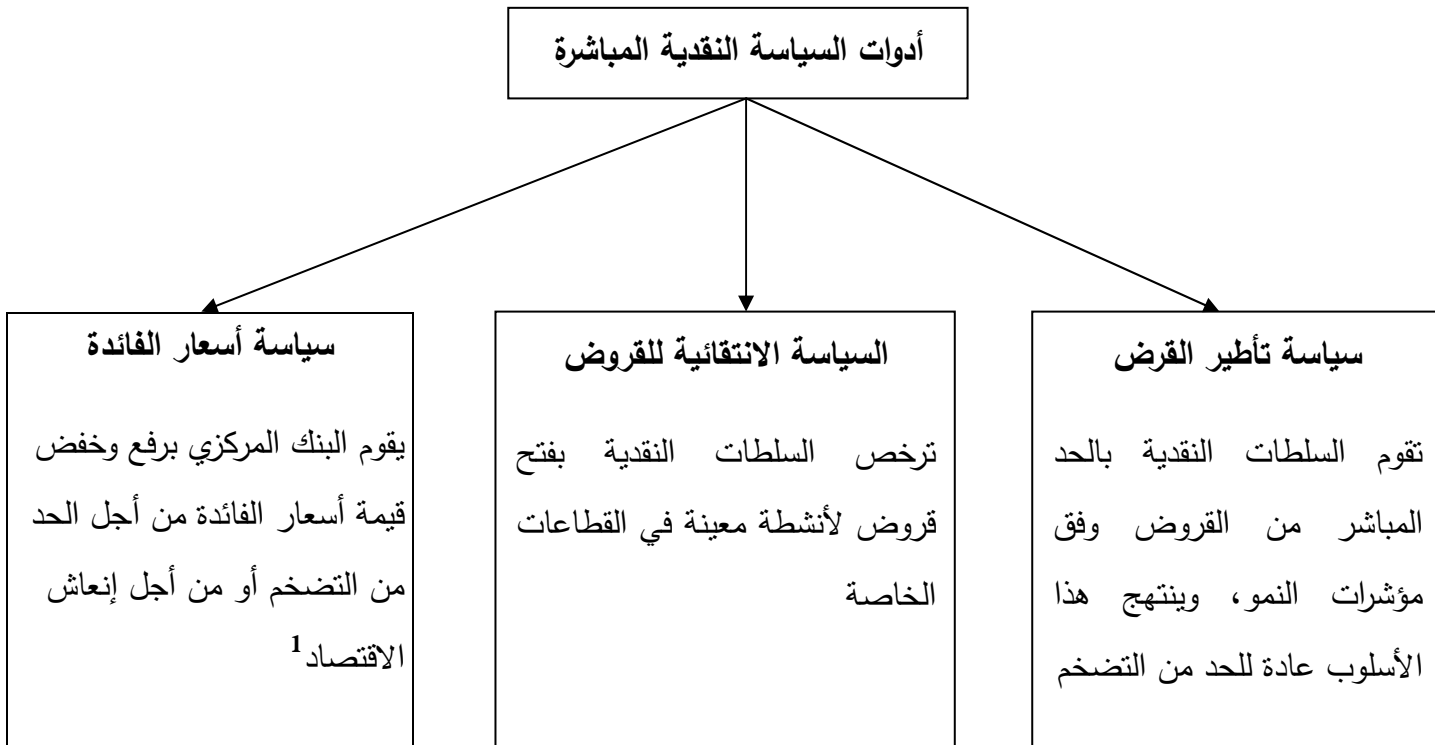
٢-٤-١ أدوات مباشرة

^١ - ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٣، ص ٠٤

يستخدمها البنك المركزي من أجل التأثير على الائتمان وتوجيه القروض نحو أغراض الاقتصادية معينة. كما يمكن الإشارة إلى أن هذا النوع من الأدوات يتم استخدامه في الدول النامية عادة بسبب ضعف نمو أسواقها المالية بالإضافة ضعف هيكلتها المصرفية .

ويمكن تلخيص الأدوات المباشرة للسياسة النقدية من خلال الشكل التالي:

الشكل ١ : أدوات السياسة النقدية المباشرة:



المصدر: Naima Fadil et autres ,Op. Cit, p 04

كانت هذه الأدوات تستخدم وبشكل مستمر طوال الفترة الممتدة بين ١٩٧٣ و ١٩٩١، لكن سرعان ما تم التخلي عنها سنة ١٩٩١ نظرا للنتائج والعواقب الضارة التي ولدتها في كثير من الأحيان.

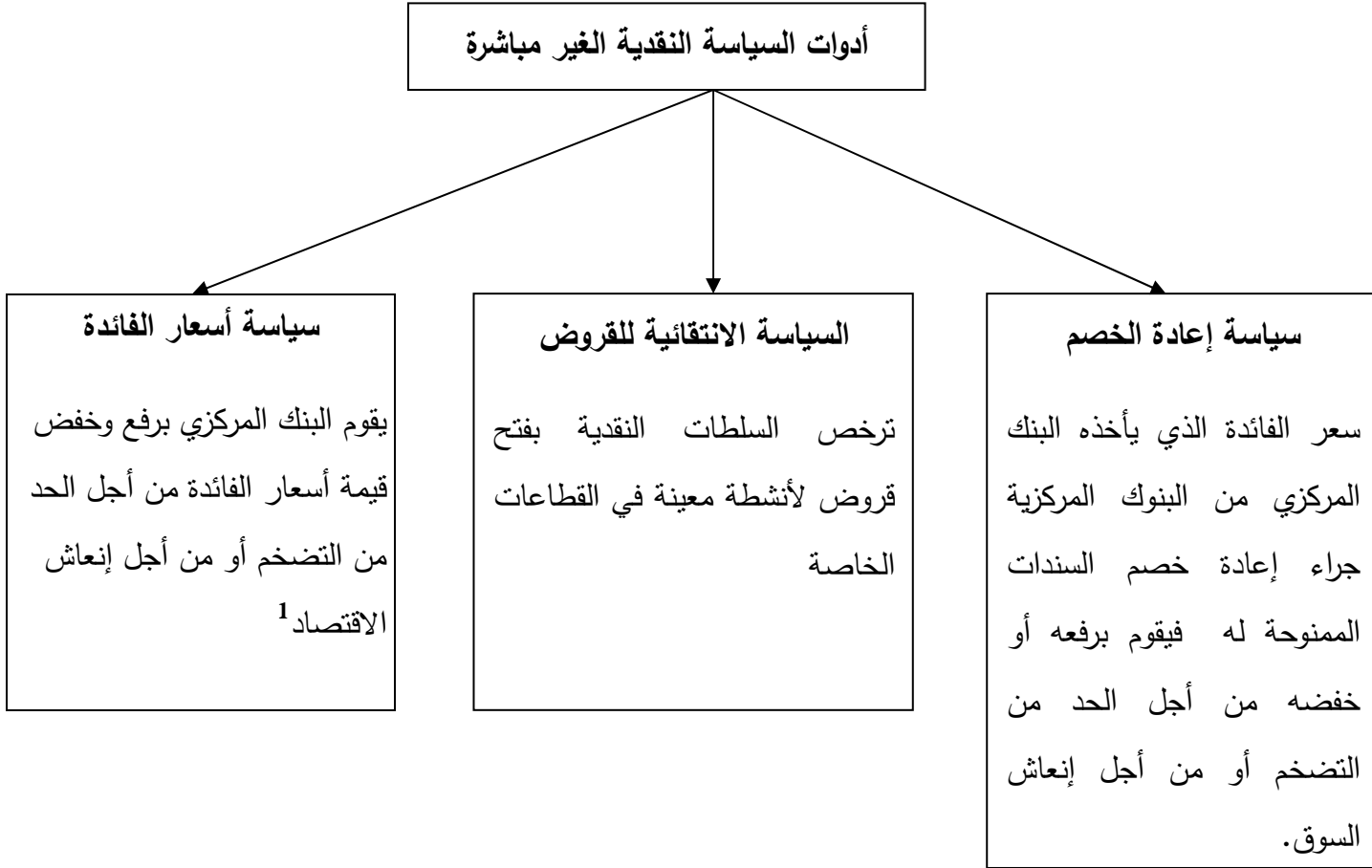
٢-٤-٢ أدوات غير مباشرة

يتم من خلالها التأثير على كمية الائتمان المصرفي بواسطة البنك المركزي، حيث تقوم السياسة النقدية بالتأثير على نشاط الاقتصاد بطريقة توسعية أو انكماشية

^١ -حسين محمد سمحان وآخرون، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

ويمكن تلخيص الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية من خلال الشكل التالي:

الشكل 0٢: أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة:



المصدر: Naima Fadil et autres ,Op. Cit, p 04

III- انعكاسات تراجع أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر.

٣-١ أسباب تراجع أسعار النفط سنة ٢٠١٤

في النصف الثاني من سنة ٢٠١٤ انخفضت أسعار النفط بنسبة تفوق ٥٠%، وهذا ما أثر سلبا على الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تنتمي إلى منظمة الأوبك، ولاشك أن المحدد الرئيسي لتقلبات أسعار النفط يكمن في العرض والطلب، بالإضافة إلى بعض المحددات الأخرى، مثل سياسة الحكومات والاضطرابات الجيوسياسية

^١ - حسين محمد سمحان وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٦٤

ويمكن تصنيف أسباب هذا التراجع إلى أسباب اقتصادية وأسباب غير اقتصادية نذكرها فيما يلي:^١

٣-١-١ الأسباب الاقتصادية:

وتمثل العوامل الرئيسية التي تأثر على تقلبات أسعار النفط ويمكن حصرها فيما يلي:

أ- العرض والطلب:

تعتبر زيادة العرض التي يقابلها نقص في الطلب أحد أبرز الأسباب لانخفاض أسعار النفط، وهذا خاصة بعد زيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر المستهلك الأكبر للنفط لنسبة الإنتاج من ٢٠٠٨ إلى أواخر ٢٠١٤ بنسبة ٧٠%^٢.

ب- ارتفاع إنتاج النفط الصخري:

أدى ارتفاع إنتاج النفط الصخري في تلك الفترة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى انخفاض في الطلب على النفط وهذا ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط.

ج- التطور التكنولوجي:

أدى التطور التكنولوجي الذي يزيد من معدل استخراج النفط في اليوم إلى زيادة احتياط النفط العالمي وهذا ما أدى إلى زيادة العرض وانخفاض في أسعار النفط.

٣-١-٢ الأسباب غير اقتصادية

تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر الحصص في إنتاج النفط ضمن منظمة الأوبك، وقد قامت بخفض أسعار النفط الخفيف والثقيل وبيعه بأسعار متدنية، وبررت هذا بكونها تريد كسب عملاء جدد في السوق النفطية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها أكبر مستهلك للنفط والتي عملت على تخفيض أسعار النفط من أجل الحفاظ على مكانتها الاقتصادية وهذا ما أثر سلباً على الدول المصدرة للنفط وتسجيلها عجزاً كبيراً في الميزانية وفقدان احتياطي الصرف شيئاً فشيئاً.

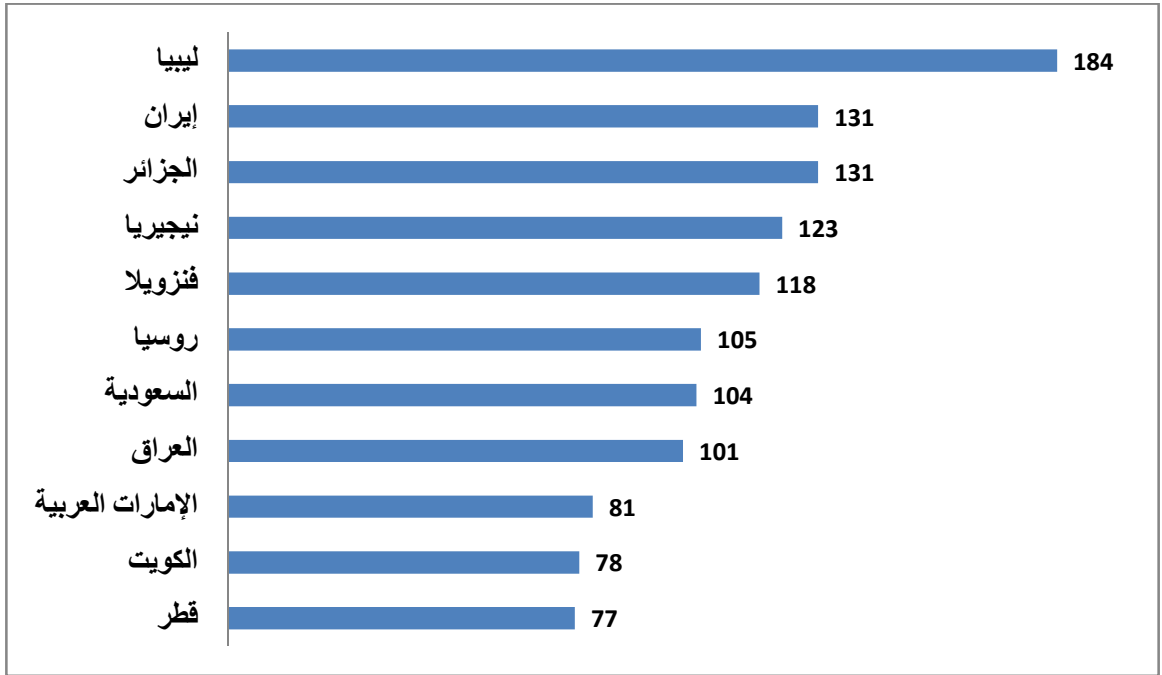
وفيما يلي شكل يوضح القيمة اللازمة لسعر البرميل الواحد من النفط من أجل موازنة الميزانية العامة للدولة

^١ - راهم فريد، بوركاب نبيل، إنهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف ١، ٢٠١٥، ص ٣.

^٢ Laura Lorenzetti, What's behind the drop in oil prices? Here's what analysts have to say, OCTOBER 15, 2014, available at: <http://fortune.com/2014/10/15/whats-behind-the-drop-in-oil-prices-heres-what-analysts-have-to-say/>

الشكل ٣ : الأسعار اللازمة لموازنة ميزانيات الدول المصدرة للنفط :

الوحدة (دولار أمريكي \$ للبرميل)



المصدر: راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سابق، ص ٦٠ بناءً على معطيات صندوق النقد الدولي.

من الملاحظ في الشكل السابق أن ليبيا وإيران والجزائر، هي الدول الأكثر متضررة من انخفاض أسعار المحروقات، حيث تعتمد هذه الدول على إيراداتها من المحروقات بنسبة تفوق ٩٠%، وهذا ما جعلها تتضرر بشدة وتسجيل عجز كبير في الميزانية.

٣-٢ أثر انخفاض أسعار النفط على السياسة النقدية الجزائرية

الجزائر باعتبارها دولة تركز في تحصيل عائداتها على المداخل من المحروقات، عرفت أثناء أزمة انخفاض البترول عدة صعوبات في محاولة التحكم في الأسواق، وخلق التوازن الاقتصادي، وهذا ما جعل هذه الأزمة تؤثر وبشكل كبير على البعض المؤشرات والسياسة النقدية للدولة، وكانت الجزائر أمام حتمية اتخاذ بعض الإجراءات خاصة فيما يخص خفض الاستيراد لتفادي خروج العملة الوطنية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية وتشجيع دخول رؤوس الأموال.

وفيما يلي سنقوم باستعراض بعض المعطيات والمتغيرات التي حدثت إبان هذه الأزمة:

٣-٢-١ تقلبات أسعار النفط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧

جدول ٠١: تغيرات أسعار النفط من ٢٠١٠-٢٠١٧

الوحدة (دولار أمريكي \$ للبرميل)

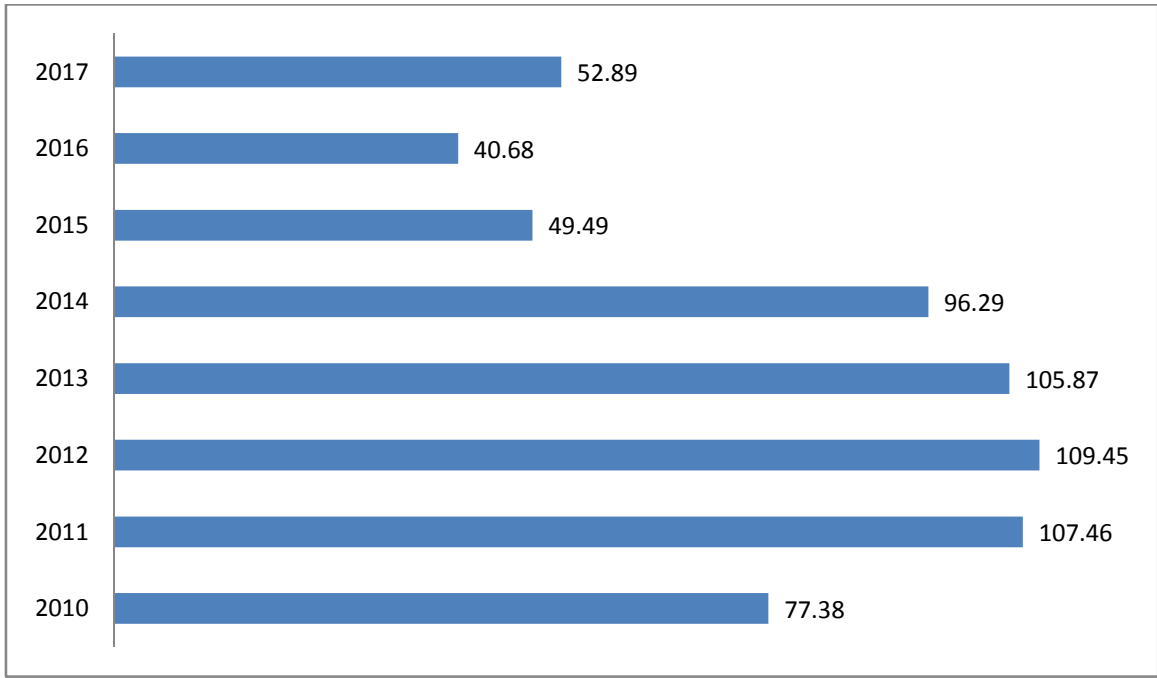
السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الأسعار	٧٧.٣٨	١٠٧.٤٦	١٠٩.٤٥	١٠٥.٨٧	٩٦.٢٦	٤٩.٤٩	٤٠.٦٨	٥٢.٨٩

Source : Average annual OPEC crude oil price from 2010 to 2017 (in U.S. dollars per barrel)

من خلال الجدول يمكن الملاحظة أن بؤادر ظهور أزمة انخفاض أسعار النفط بدأت بالظهور منذ سنة ٢٠١٤ وهذا ما سيتم توضيحه في الشكل التالي:

الشكل ٠٤: تغيرات أسعار النفط من ٢٠١٠-٢٠١٧

الوحدة (دولار أمريكي \$ للبرميل)



المصدر: من إعداد الباحث استنادا على معطيات منظمة الأوبك التي توضع تغيرات أسعار النفط بين ٢٠١٧-٢٠١٠

يوضح هذا الشكل التغير الكبير الذي طرأ على أسعار النفط، فبعد أن كان معدل أسعار النفط لسنة ٢٠١٢ يقدر بـ ١٠٩.٤٥ كأقصى معدل وصل إليه سعر النفط، لينخفض هذا السعر سنة ٢٠١٤ بـ ٤٠.٦٨ دولار أمريكي للبرميل الواحد عن القيمة العظمى، وعاد لينخفض في سنة ٢٠١٥ ليصل إلى ٤٩.٤٩ دولار أمريكي للبرميل أي انخفض بمعدل ٥٤% عن القيمة العظمى، وهذا ما يوضح أن فترة الأزمة كانت منذ الفترة الأخيرة من سنة ٢٠١٤ وبداية سنة ٢٠١٥ ليعرف النفط أصغر معدل له سنة ٢٠١٦ بـ ٤٠.٦٨ دولار أمريكي للبرميل ما جعل الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعرف أزمة خانقة جعلتها تحقق عجزا كبيرا في ميزانياتها.

كما يجدر بالإشارة أن سعر النفط اليوم لسنة ٢٠١٧ عرف ارتفاعا محسوسا حيث بلغ سعر البرميل الواحد ٥٠.٣٠ دولار أمريكي للبرميل الواحد.^١

٣-٢-٢ أثر أزمة انخفاض النفط على تغيرات أسعار الفائدة في الجزائر:

انخفاض أسعار النفط في أواخر ٢٠١٤، أدى إلى تغيرات مست السوق الوطني والاقتصاد الجزائري بشكل عام وخاصة فيما يتعلق بأسعار المنتجات، وزيادة معدل التضخم في ظل تدخل الدولة الجزائرية وتقليص حجم

^١ - موقع فوركس، أسعار النفط اليوم (٢٠١٧-٠٤-٠٣)، متاح على الموقع <http://www.fxnewstoday.ae/commodities/oil>، تاريخ الإطلاع ٢٠١٧-٠٤-03.

الاستيراد، وهذا ما انعكس على أداء السياسة النقدية للبنك المركزي الجزائري، أين كان أمام حتمية إحداث التوازن من خلال الرفع من أسعار الفائدة وتقييد الائتمان، وهذا من أجل إحداث توازن والحد من الارتفاع المفرط للأسعار وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول ٠٢: تغيرات معدلات أسعار الفائدة في الجزائر بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥

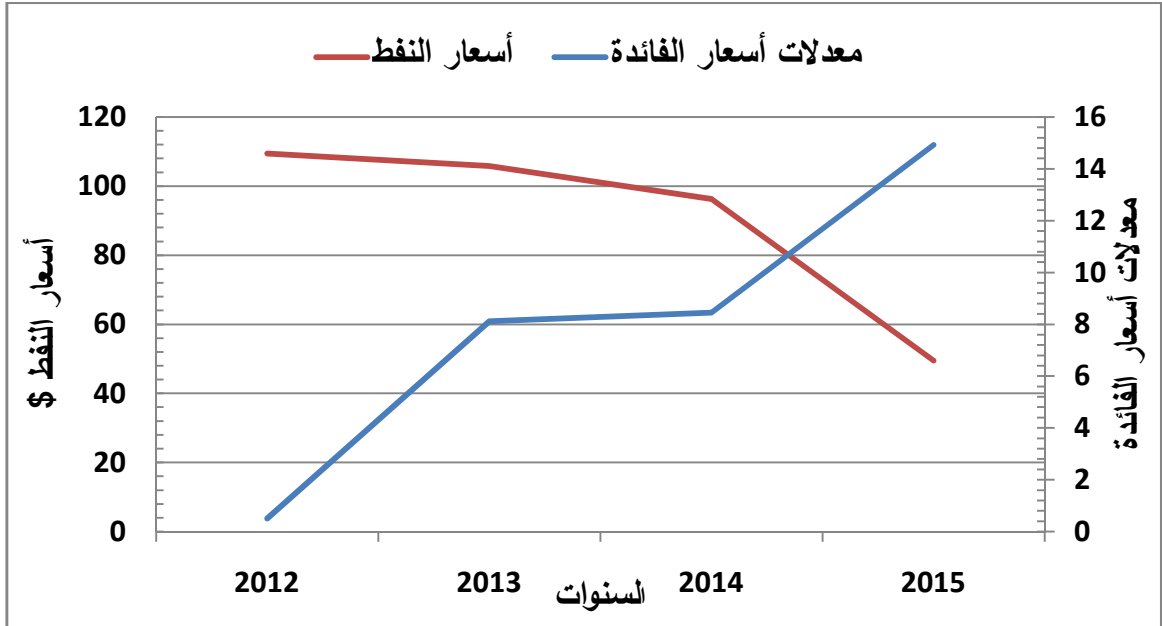
السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
القيمة	٠.٥١	٨.١٢	٨.٤٥	١٤.٩٢

المصدر: موقع أطلس لبيانات العالم، استنادا على معطيات البنك المركزي الجزائري، متاح على الموقع

الجزائر/ <http://ar.knoema.com/atlas>، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٤/٠٣

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدلات أسعار الفائدة في الجزائر عرفت ارتفاعا كبيرا بين سنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وهذا راجع إلى انتهاء البنك المركزي لسياسة نقدية انكماشية من أجل الحد من التضخم الناتج عن مخلفات أزمة انخفاض أسعار النفط.

الشكل ٠٥: تغيرات أسعار النفط مقارنة مع تغيرات أسعار الفائدة في الجزائر بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥:



المصدر: من إعداد الباحث استنادا على معطيات الجدول (٠١) والجدول (٠٢)

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة العلاقة العكسية بين تطور أسعار النفط ومعدلات أسعار الفائدة، وهذا ما يفسر تأثير انخفاض أسعار النفط في السياسة النقدية للبنك المركزي والذي يحاول إحداث توازن في السوق

من خلال الرفع من معدلات الفائدة وهذا لكبح التضخم وتعديل الأسعار المرتفعة نتيجة تزايد الطلب مقابل نقص في الكمية المعروضة.

٣-٢-٣ أثر أزمة انخفاض النفط على تغيرات أسعار الصرف في الجزائر:

لاشك أن السياسة التي انتهجتها الجزائر والمتمثلة أساسا في خفض فاتورة الاستيراد للحفاظ على استقرار العملة الوطنية جراء أزمة انخفاض أسعار النفط أثرت بشكل كبير على قيمة العملة الوطنية، وهذا ما جعل البنك المركزي يسعى إلى خفض قيمة العملة المحلية مقابل قيمة العملة الأجنبية من أجل كبح خروج رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، واستهلاك المنتج الجزائري على وجه الخصوص.

ويوضح هذا الجدول تقلبات أسعار العملة المحلية مقابل العاملة الأجنبية.

جدول ٠٣: متوسط سعر الدينار الجزائري مقابل اليورو (€) والدولار الأمريكي (\$) بين الفترة ٢٠١٢ و ٢٠١٦

الوحدة (دج)

السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
متوسط قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي DA/\$	٧٧.٥٥	٧٩.٣٨	٨٠.٥٦	١٠٠.٤٦	١٠٩.٤٧
متوسط قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو DA/€	١٠٢.١٦	١٠٥.٤٤	١٠٦.٩١	١١١.٤٤	١٢١.١٨

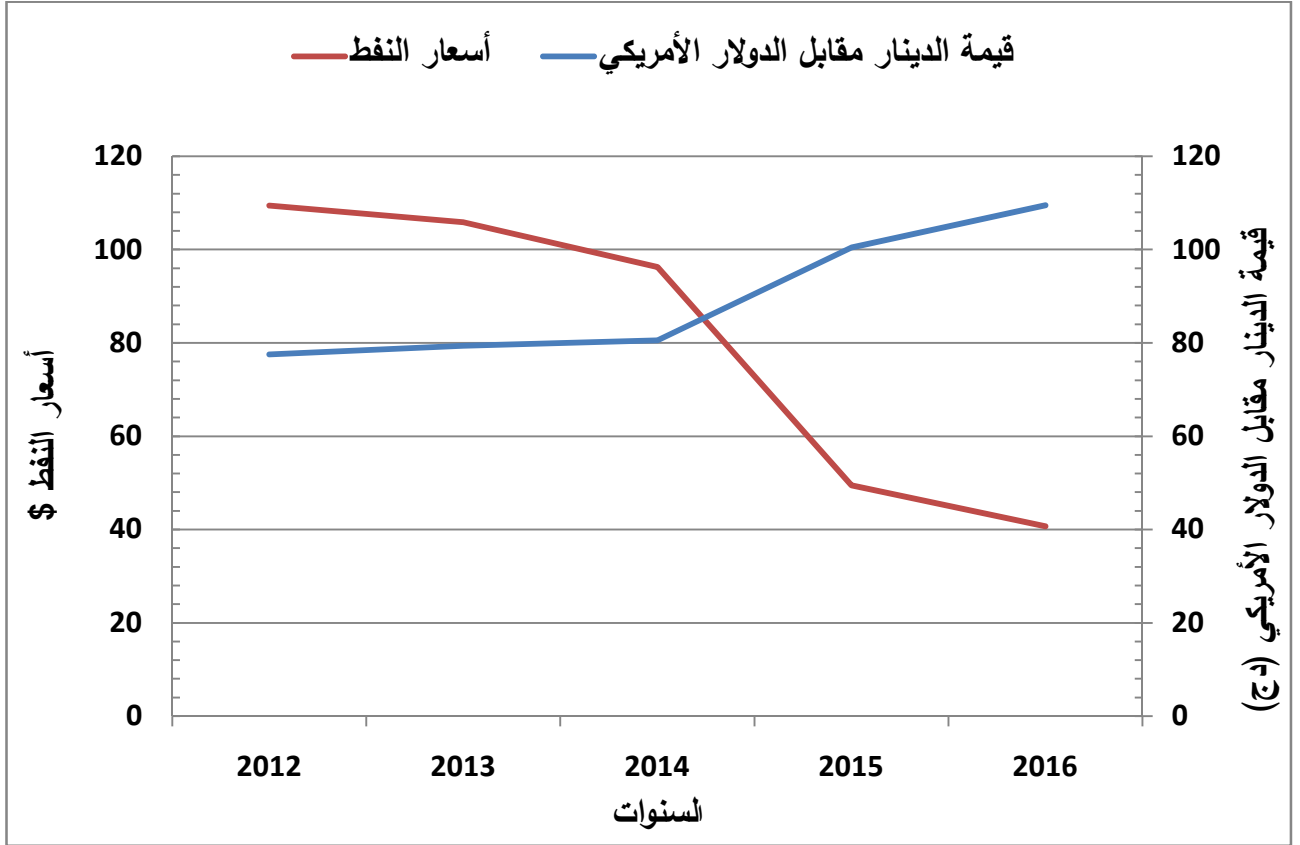
المصدر: البنك المركزي الجزائري

يتضح من خلال هذا الجدول الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل العملة الأجنبية، وهذا راجع لسياسة البنك المركزي الجزائري في محاولة منه لحماية العملة الوطنية من الخروج إلى الخارج، مقابل تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي واليورو خاصة في سنتي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

انتهج البنك المركزي الجزائري سياسة خفض قيمة العملة، نتيجة الانخفاض المستمر لأسعار النفط، وهذا لدعم سياسة الدولة الجزائرية المتمثلة في خفض قيمة الواردات وتشجيع المنتج المحلي والاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق الشوط الجديدة والمحددة في دفتر الشروط.

وسيتم توضيح العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وتغيرات أسعار الصرف في الجزائر من خلال الشكل الموالي.

الشكل ٠٦: تغيرات أسعار النفط مقارنة مع تغيرات قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦ :



المصدر: من إعداد الباحث استنادا على معطيات الجدول (٠١) والجدول (٠٣)

من خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة وجود العلاقة العكسية بين ارتفاع أسعار النفط وتغيرات قيمة العملة الوطنية، حيث عرفت قيمة الدينار انخفاضا كبيرا بين سنتي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ وهي الفترة التي عرفت تراجع أسعار النفط بشكل كبير.

يقوم البنك المركزي بخفض قيمة العملة كلما كان العجز كبيرا في ميزانية الدولة، وهذا لتشجيع دخول رؤوس الأموال إلى الجزائر، بالإضافة إلى تجسيد سياسة الدولة المتمثلة أساسا في تشجيع المنتج المحلي وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر .

٣-٢-٤ تغيرات معدلات التضخم في الجزائر:

فيما يلي سيتم استعراض معدلات التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦

جدول ٠٤: تغيرات معدلات التضخم في الجزائر بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥

السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
القيمة %	٨.٨٩	٣.٢٥	٢.٩٢	٤.٧٨	٦.٤٠

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يمكن الملاحظة من الجدول السابق، أن أعلى قيمة لارتفاع الأسعار كانت سنة ٢٠١٢ أين بلغت ٨.٨٩% وهذا راجع إلى قيمة معدل سعر الفائدة الذي بلغ ٠.٥١%، لتتخفض هذه القيمة بعدها بنسبة ٥.٩٧% سنة ٢٠١٤ وهذا راجع إلى تدخل البنك المركزي من خلال رفع أسعار الفائدة حيث ارتفعت هذه الأخيرة بنسبة ٧.٩٤% بين سنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ (الجدول ٠٢).

لكن من الملاحظ أنه بالرغم من استمرار ارتفاع أسعار الفائدة خلال سنتي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ إلا أن معدلات التضخم استمرت بالارتفاع خلال هذه السنتين. ويفسر هذا بالأزمة التي عرفت الجزائر والسياسة التي انتهجتها الدولة من خلال وقف استيراد العديد من المنتجات وتجسيد نظام الحصص مما جعل أسعار بعض السلع والمنتجات تعرف ارتفاعا كبيرا نظرا لقلّة الكمية المعروضة في السوق.

الخاتمة

من خلال تحليلنا السابق، أمكننا القول أن الفرضية الموضوعة لهذه الدراسة هي فرضية صحيحة. على اعتبار أن تقلبات أسعار النفط كان لها تأثير كبير على السياسة النقدية الجزائرية وعلى تغيرات قيمة العملة الوطنية.

لقد حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الأزمة الحادة والمتمثلة في انهيار أسعار النفط منذ نهاية ٢٠١٤ والتي أثرت وبشكل كبير على السياسة النقدية التي تنتهجها الدولة، وكانت أهم النتائج كالتالي:

- ارتفاع في معدلات الفائدة من أجل محاولة تعديل الأسعار والحد من التضخم في السوق الوطني.
- انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملة الأجنبية في محاولة لحماية العملة الوطنية وجلب رؤوس الأموال من الخارج إلى الجزائر .

- استمرار ارتفاع معدلات التضخم منذ سنة ٢٠١٤ بالرغم من ارتفاع معدلات الفائدة وهذا نتيجة وقف استيراد بعض المنتجات و نقص الكمية المعروضة في الأسواق مقابل زيادة الطلب.
- رفع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر المستهلك الأكبر للنفط من نسبة إنتاج النفط بنسبة ٧٠% بالإضافة إلى استخراج الغاز الصخري، وهذا ما يعد أحد الأسباب الرئيسية في تدهور أسعار النفط.
- من الأسباب الغير اقتصادية لتدهور أسعار النفط رفع المملكة العربية السعودية لإنتاج النفط بصفقتها تملك أكبر حصة إنتاج للنفط، وبيعها له بأسعار متدنية من أجل كسب عملاء جدد وهذا ما أثر سلبيا على الدول المنتجة والمصدرة للنفط والجزائر بينهم.

التوصيات والاقتراحات

- من خلال ما تم التطرق إليه من نتائج و ملاحظات حاولنا تقديم بعض التوصيات و الاقتراحات :
- على الدولة الجزائرية إنعاش القطاعات الاقتصادية والتخلي عن اقتصاد مرتبط بارتفاع وانخفاض أسعار النفط
- تشجيع السياحة من أجل جلب رؤوس الأموال واستعادة مكانة الدينار الجزائري في سوق العملات
- العمل على تشجيع المنتج الجزائري الخالص وتشجيع تصدير المنتجات إلى الخارج
- النهوض بالقطاع الفلاحي من خلال دعمه خاصة في ظل توفر الجزائر على أراضي فلاحية كبيرة تسمح لها بممارسة النشاط الفلاحي وتصدير المنتجات الفلاحية إلى الخارج.
- الاستغناء عن فكرة استيراد بعض المنتجات الغير أساسية والتي لا تخدم الاقتصاد الوطني خاصة في ظل هذه الأزمة التي تعيشها الجزائر.

المراجع:

- 01-البنك المركزي الجزائري
- 02-الديوان الوطني للإحصائيات ONS
- 03-بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦
- 04-حسين محمد سمحان وآخرون، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
- 05-راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف ١، ٢٠١٥
- 06-صندوق النقد الدولي
- ٠٧- علي بن لههول الرويلي، الأزمات تعريفها- أبعادها- أسبابها، حلقة علمية خاصة بمنسوبي وزارة الخارجية، كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١
- 08- ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٣
- 09- محمد فتحي، الخروج من المأزق... فن إدارة الأزمات، دار النشر الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٢
- 10-منظمة الأوبك
- 11-موقع أطلس لبيانات العالم، استنادا على معطيات البنك المركزي الجزائري، متاح على الموقع الجزائر/ <http://ar.knoema.com/atlas/>، تاريخ الإطلاع: 03/04/٢٠١٧
- 12-موقع فوركس، أسعار النفط اليوم (٢٠٠٣-٠٤-٢٠١٧)، متاح على الموقع <http://www.fxnewstoday.ae/commodities/oil>، تاريخ الإطلاع 03-٠٤-٢٠١٧.

13 -Average annual OPEC crude oil price from 2010 to 2017 (in U.S. dollars per barrel)

14 -Berrebeh Jalel, "Economie Monétaire", Institut Supérieur de Gestion de Tunis, 2015

15 -Laura Lorenzetti, What's behind the drop in oil prices? Here's what analysts have to say, OCTOBER 15, 2014, available at: <http://fortune.com/2014/10/15/whats-behind-the-drop-in-oil-prices-heres-what-analysts-have-to-say/>

16 -Lionel Artige, "la politique Monitaire" , HEC- Université de Liège, Belgique, 2010, p

17 -Naima Fadil et autres, , "la politique Monitaire" COPE Rabat, Maroc, 2009, p03